



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي



دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT

مذكرة تفاهم
بين دائرة القضاء في أبوظبي
ومحاكم سوق أبوظبي العالمي

بشأن التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك





إنه في يوم 3..... من شهر رجب 1437 هـ الموافق 10.. من شهر أبريل سنة 2016، وبمدينة أبوظبي، تم إبرام هذه المذكرة بين كل من:

الطرف الأول: دائرة القضاء - أبوظبي، وعنوانها ص. ب: (84) أبوظبي، هاتف رقم (02/4448300)، فاكس رقم (02/4443267)، ويمثلها في التوقيع على هذه المذكرة سعادة المستشار/ يوسف سعيد العبري، بصفته وكيل الدائرة بالإنابة، وسعادة المستشار/ علي الشاعر الظاهري مدير إدارة التفتيش القضائي.

الطرف الثاني: محاكم سوق أبوظبي العالمي، وعنوانها: مبنى سوق أبوظبي العالمي، مربعة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، ص. ب: (111999) أبوظبي، ويمثلها في التوقيع على هذه المذكرة سعادة/ اللورد ديفيد هوب، بصفته رئيس محاكم سوق أبوظبي العالمي، وسعادة/ أحمد علي الصايغ رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي.

تمهيد

انطلاقاً من حرص الطرفين على دعم وتعزيز العلاقات بينهما من خلال إنشاء شراكة تفاهم تحقق الاستفادة القصوى من الإمكانيات والخبرات الكبيرة المتاحة لدي الطرفين،

ولما كانت دائرة القضاء هي الجهة الحكومية القائمة على أمور القضاء في إمارة أبوظبي، وتعتبر من الجهات الرائدة في أعمال المحاكم وحققت خطوات كبيرة وإنجازات هائلة في مجال أتمه العمل القضائي.

وحيث إن محاكم سوق أبوظبي العالمي منشأة بموجب القانون رقم (4) لسنة 2013 بشأن سوق أبوظبي العالمي، وتتمتع بنظام قضائي مستقل، وتلتزم بأعلى مستويات الأداء القضائي.

واتساقاً مع رؤية دائرة القضاء القائمة على التميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة، وما يقتضي ذلك من تدعيم أو اصر التنسيق والتعاون مع كافة الجهات القضائية والجهات ذات الاختصاص القضائي في الدولة وخارجها.

وحيث إن رؤية محاكم سوق أبوظبي العالمي هي تأسيس وإدارة نظام قضائي على مستوى العالم يمكن الاعتماد عليه والوصول إليه بكفاءة ونزاهة، مع التزام تام بنظام القانون لأداء وظيفتها القانونية. كما أن رسالتها هي التمسك بمبادئ النزاهة والعدالة وسرعة توفير عدالة متساوية وفقاً للقانون عن طريق أفضل الممارسات الدولية.

فقد اتفق الطرفان على ما يلي:



البند (1)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة، يقرأ ويفسر معها.

البند (2)

أهداف المذكرة

ترمي هذه المذكرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعاون في المجالات القانونية والقضائية والأكاديمية والعلمية والبحثية والتكنولوجية، والعمل على تطوير الكوادر البشرية وتنمية القدرات، ليتسنى للطرفين القيام بواجباتهما طبقاً لمجالات التعاون المتفق عليها.
2. تأسيس شراكة استراتيجية بين الطرفين، بما يكفل رفع كفاءة العمل المشترك بينهما ويحقق بالتالي تيسير إجراءات التقاضي وتحقيق هدف القضاء العادل الناجز.
3. تنظيم سبل التعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك.
4. تذليل العقبات التي تعترض تقديم الخدمات التي يشترك الطرفان بشكل أو بآخر في تقديمها للجمهور.
5. السعي للنزاهة والكفاءة والاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية المنظمة في أبوظبي وفي سوق أبوظبي العالمي من خلال خلق بيئة تؤدي إلى الحيلولة دون التعرض لعمليات الاحتيال وغسل الأموال وأنشطة مجرمة أخرى.

البند (3)

انطباق القوانين

إن الغرض من هذه الاتفاقية هو تبادل التعاون، وليس تعديل أو فسخ أي قانون أو متطلبات الأنظمة السارية وعليه يعمل الطرفان على تنفيذ بنود هذه المذكرة دون الإخلال بقوانينهم التأسيسية أو أي قانون أو تشريع نافذ في الدولة أو أي اتفاقات أو عقود ملزمة لأي منهما.



البند (4)

مجالات التعاون والمبادئ الأساسية للمذكرة

في إطار تنفيذ أحكام هذه المذكرة ، يعمل الطرفان على التعاون والتنسيق فيما بينهما في المجالات الآتية:

1. تأهيل وتطوير وتبادل الخبرات للكوادر البشرية، وتبادل الخبرات في المجال القانوني والأكاديمي والأبحاث القانونية.
2. عقد الدورات التدريبية والحلقات البحثية والدراسية المشتركة، وتبادل الإصدارات القانونية والمؤسسية
3. تبادل الخبرات في مجال الخدمات الإلكترونية و تكنولوجيا المعلومات، لتحسين كفاءة النظام القضائي (على سبيل المثال: إدارة القضايا إلكترونياً والإعلانات القضائية الإلكترونية)، وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات في قاعة المحكمة للقضاة والمتقاضين (تسجيل محاضر الجلسة إلكترونياً).
4. تيسير إجراءات التعاون القضائي من الطرفين، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات الاعتراف والتنفيذ المتبادل للأحكام والقرارات والأوامر والقرارات التحكيمية المصادق عليها بما لا يتعارض مع القوانين المنظمة لذلك.
5. تبادل الآراء حول رسوم القضايا المدنية والتجارية في القضايا ذات الاختصاصات المزدوجة، بما لا يتعارض مع القوانين المنظمة لذلك.
6. تبادل المعلومات والآراء حول الإشراف القضائي وأفضل الممارسات المطبقة دولياً.
7. إيجاد وسيلة حول استخدام مبادرات للتوعية والتثقيف لتحسين المفاهيم القانونية والقضائية لدى الجمهور ولزيادة الشفافية والثقة في الإمارات وفي دول مجلس التعاون الخليجي وفي العالم بأسره.
8. التعاون في تحديد مؤشرات الأداء الرئيسي لكل من الطرفين وتحديد نواحي التداخل التي يمكن حلها باتفاق متبادل.
9. أي مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان.



البند (5)

آلية التنفيذ

1. يتم التنسيق لتشكيل لجنة أو فريق عمل مشترك بين الطرفين، يجتمع الطرفان كلما اقتضت الحاجة لذلك.
2. تتولى اللجنة أو فريق العمل البحث في القضايا ذات المصلحة المشتركة، وتقديم المساعدة الفنية والتعاون وتبادل المعلومات والتدريبات.

البند (6)

الالتزامات المتبادلة

1. يعمل الطرفان على تقديم كافة التسهيلات الممكنة التي تؤدي إلى نجاح وتحقيق أهداف هذه المذكرة.
2. لا يترتب على تنفيذ هذه المذكرة أي التزامات قانونية على عاتق الطرفين.
3. لا يترتب على تنفيذ هذه المذكرة أي التزامات أو أتعاب أو رسوم مالية لأي طرف تجاه الآخر.
4. في حال وجود نفقات مالية نظير تقديم الخدمات التي يقدمها أحد الطرفين للآخر بموجب هذه المذكرة، يتحمل كل طرف نفقات الخدمة المقدمة منه.

البند (7)

مدة الاتفاقية وانتهاء صلاحيتها

1. تعتبر هذه المذكرة سارية المفعول بمجرد توقيع الطرفين عليها.
2. تستمر هذه المذكرة بالسريان، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها، قبل ثلاثين يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لسريان الإنهاء، مع حفظ كافة حقوق الطرف الآخر.
3. لا يعتد بأي تعديل إلا إذا تم بصورة خطية وبعد إقرار الطرفين.



البند (8)

السرية والنشر

1. يلتزم الطرفان بالحفاظ على السرية التامة لهذه المذكرة ومضمونها وملحقاتها والبيانات والمعلومات المتبادلة بينهما.
2. لا يجوز لأي من الطرفين دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر إظهار هذه المذكرة علناً أو إصدار نشرة صحفية أو في أي وسيلة إعلامية تتعلق بوجود اتفاقية تفاهم وجود تعاون مقترح، أو بأي من مضمونها، ويجب أن تشمل موافقة الطرف الآخر على مضمون تلك النشرات أو الإعلانات.
3. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على الالتزام بسرية المعلومات، ويجب الالتزام بها باستمرار.

البند (9)

قنوات الاتصال بين الطرفين

لأغراض تنفيذ هذه المذكرة، تكون قنوات الاتصال بين الطرفين على النحو التالي:

بالنسبة لدائرة القضاء - أبوظبي:

الاسم : خلود عبد القادر
الوظيفة : مدير ادارة الشراكات والمسؤولية المجتمعية
رقم هاتف العمل : 02 6512123
بريد إلكتروني: Partnerships@ajjd.gov.ae

بالنسبة لمحاكم سوق أبوظبي العالمي:

الجهة المختصة : عبدالرحمن المزروعى
الوظيفة : مساعد مدير إدارة العلاقات العامة والمراسم
رقم هاتف العمل : 023338844
بريد إلكتروني: Abdulrahman.almazrouei@adgm.com



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي



دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT

حررت هذه المذكرة من نسختين، باللغة العربية، تسلم كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها.

الطرف الثاني

محاكم سوق أبوظبي العالمي
سعادة / اللورد ديفيد هوب
رئيس محاكم سوق أبوظبي العالمي

Javier

السيد

سعادة / أحمد علي الصايغ

رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي



الطرف الأول

دائرة القضاء - أبوظبي
سعادة المستشار / يوسف سعيد العبري
وكيل دائرة القضاء

